كلمة ونص

يونس خلف

آمال في وزارة إعلام

بعيداً عن كل أشكال الحديث المتداول والترقب والتسريبات الوهمية حول تشكيل الحكومة لأنني من أنصار أن من يقول إنه يعلم فهو أكثر الذين لا يعلمون، لكن اليوم مع مجيء حكومة جديدة يشغلني فيها جانب الإعلام والأمل بأن تكون أمام محطة انطلاق بالإعلام السوري إلى مستوى مواكبة عصر الإعلام بمختلف أسلحته وتقنياته.

وزير إعلامنا في حكومة تسيير الأعمال الدكتور بطرس الحلاق رأى في آخر حديث له مع الصحفيين في مؤتمرهم العام أن مشكلات قطاع الإعلام والعاملين فيه لا تتعلق بحجم الأموال ولا يوجد نقص فيها وإنما المشكلة تكمن بوجود قوانين تسمح بشراء معدات وآلات واستديو بالملايين لكن في الوقت نفسه لا تجيز هذه القوانين إعطاء أي حافز أو مكافأة لإعلامي وهنا المشكلة الحقيقية فمهما عملنا وحدثنا بالتكنولوجيا والكادر البشري غير محفز فهي طاقات مهدورة.

ومن المشكلات الأخرى -يضيف الوزير- وبحكم القوانين لم نستطع تنفيذ طلبات أقل من بسيطة تتعلق بالاستكتاب وهي لا تتعدى مبالغ قليلة قياساً للتضخم ومع ذلك خسرنا بقوانين مالية محكومون بها أن نقيد بهذا الجانب والمفارقة هنا أن كل مؤسسات الدولة وقياداتها مقتنعة أننا نحن بحاجة إلى طبيعة عمل خاصة بالصحفيين ولكن الجميع يتعاطف ويصرح ويقف عند القانون، وبدل أن نذهب إلى حلول ترقيعية كما حصل برفع تعويض الصحفيين من سنة ونصف السنة إلى ١٣ بالمئة بعد جهد جهيد نبقى في حلول وظيفية.

كلام السيد الوزير يعني بالمحصلة أننا بحاجة إلى صناع قرارات توفر لصناع الإعلام أن يعملوا وأن يصبح تطوير المحتوى الإعلامي هاجسهم وتفكيرهم وسعيهم لحظة بلحظة، وأن يتجه التفكير إلى إعلام قادر على التأثير في الرأي العام واستقطاب الكوادر والخبرات والكفاءات من خلال الحوار حول قضايا إعلامية إستراتيجية وتجاوز الحلول الترقيعية، وقبل ذلك تجاوز الاجتماعات الروتينية الوظيفية والحوارات السطحية ولعل أقرب مثال على ذلك أننا مازلنا نناقش لغاية اللحظة بأن ميديا التواصل الاجتماعي إعلام أم غير إعلام؟ بدل أن نناقش كيف نواجه هذا الغزو التكنولوجي المؤثر وخاصة اختراق المجتمعات والشباب والعقائد والأفكار.

وزارة الإعلام في الحكومة الجديدة يجب ألا تكون وزارة الإعلام ما قبلها.

لدينا مشكلة كبيرة بعلاقتنا كإعلاميين بمؤسسات المجتمع ومؤسسات الدولة ولاسيما لناحية مصادر المعلومات وإشكالية الحصول عليها وتوفير البيئة التشريعية والقانونية والمعيشية للصحفي السوري كي يتاح له أن يكون من صناع الإعلام المأمول.

أين الصحة المدرسية و«التموين»؟

بضائع بعض المقاصف المدرسية في طرطوس رديئة وأسعارها غير مضبوطة

طرطوس- ريا أحمد

اختلاف في النوعيات المقدمة في المقاصف المدرسية «الندوات» في محافظة طرطوس وكل بائع يبيع وفق هواه للطلبة ما «هب ودب» من بسكويت وشيبس وحلويات قد توصف بأنها من أسوأ الأنواع وأكثرها ربحاً، ليغيب عنها ما تعتبر وجبة جيدة كالفطائر والمعجنات وغيرها من الحاجات الغذائية الملائمة لفرصة الطلبة الذين لم يسعفهم الوقت بجلب وجبة تقيهم ساعات النهار.

وأكد بعض الطلبة أن بطاطا الأكياس «الشيبس» وأنواع من البسكويت الرديء والعلوك تغزو مقصف المدرسة «ندوة» وبأسعار غير ملائمة للنوعيات والمواصفات التي يشتريها الأولاد من الأحياء، أي بالمختصر «يسترخص» صاحب الندوة على حساب النوع وحاجة الطلاب صباحا، ضاربين مثلاً كيس البطاطا الذي يباع بـ٢٥٠٠ ليرة في المحلات يباع في الندوة بـ٣٥٠٠ ليرة وبسكويت ٣٥٠٠ ليرة يباع ٤٢٠٠ ليرة، في حين العصائر غابت إلا في حالات قليلة كما في بعض مدارس الحلقة الثانية.

والسؤال المطروح من ينظم عمل المقاصف المدرسية؟ ومن يراقب عملها ونوعية المأكولات الموجودة فيها؟

مدير شعبة العقود في مديرية تربية طرطوس ساري سلمان أوضح أن استثمار المقاصف المدرسية «الندوة» يتم وفق دفتر شروط ومزاد علني في كل عام وليس جميع المدارس يوجد فيها مكان مخصص لها وبالتالي لا تتضمن كل مدارس المحافظة مقصفاً مدرسياً، كما أن الصحة المدرسية تطالب من خلال دفتر الشروط بشهادة صحية للمتقدم حفاظاً على الصحة العامة.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت إلى أن استثمار الندوة يحدد وفق أسعار تقديرية وفقاً لقانون العقود وهو قابل للزيادة وبمزاد علني للحصول على أعلى سعر، ويتم تصديق العقود من المكتب التنفيذي لمحافظة طرطوس ويحدد من خلاله المواد المسموح بها والممنوعة.

وعن منع الشعيرية سريعة التحضير أوضح أنها كأي مادة ساخنة جداً تم منعها حفاظاً على صحة الطلبة ولمنع أي حادثة نتيجة ذلك.

وعن كيفية الإشراف عليها أوضح أن دائرة الصحة المدرسية تشرف على المواد الموجودة فيها، إضافة إلى انتباه الموجه المختص بقطاعه كنوع من الاهتمام.

أما عن الأسعار فهي كما في أي محل تكون من إشراف التموين وغالباً يتم الاعتماد على الشكاوى سواء من الطلاب أم الأهالي لأنهم في تواصل مباشر مع المقصف ويتم الإنذار في المرحلة الأولى على أي شكوى تثبت صحتها ومن ثم تلجأ لإغلاق كما هو الحال بعدم الالتزام بالأنظمة التربوية أو تأخر بتسديد أجر الاستثمار.

وعن نوعية المواد الغذائية المسموح بها أشار سلمان إلى أن الأمر متروك للمستثمر في معرفة نوعية المواد المطلوبة من الطلبة ولكن لا يسمح بالمشروبات الساخنة إلا في مدارس الحلقة الثانية والمعاهد وضمن أكواب ورقية، مشيراً إلى أن أي مادة غذائية معلبة هي أصلاً موجودة بالأسواق وبالتالي تحت إشراف وزارة الصحة والجهات المعنية.

نقص الكتب في مدارس حماة

مدير فرع المطبوعات: تصل تباعاً.. رغم توزيع ٩٥ بالمئة من كتب الثانوية

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن العديد من أولياء التلاميذ في التعليم الأساسي بحماة لـ«الوطن»، أن أبناءهم لم يستلموا كتبهم كاملة حتى اليوم ورغم مضي أيام طويلة على بدء العام الدراسي الجديد.

وأوضحوا أن العديد من الكتب التي استلموها من مدارسهم قديمة ومدورة من أعوام سابقة، وأن بعضها محلول الأسئلة والتدريبات والتمارين، ومهترئ ولا يصلح للتعلم أيضاً وخصوصاً كتب الحلقة الأولى!

كما أن هناك نقصاً بكتاب الأنشطة الإنكليزي للحلقة الثانية.

ولفتوا إلى أن توزيع الكتب الجديدة في بعض المدارس، يتم وفق مبدأ خيار وفقوس، أي لتلاميذ من دون آخرين!!

في حين ذكر طلاب بالمرحلة الثانوية، أن ثمة نقصاً بكتب العاشر والحادي عشر، مثل العلوم والفيزياء والتربية الإسلامية.

وذكرت عدد من أمينات المكتبات وعدد من مديري المدارس الثانوية لـ«الوطن» أنهم راجعوا المستودعات الرئيسة في حماة ومناطق المحافظة وعددها ٥، والفرعية وعددها نحو ٢٧، لتأمين الكتب لطلاب الحلقة الثانية التي سجل عليها الطلاب لشرائها، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل لعدم توافرها!.

ومن جانبه، ورداً على أسئلة «الوطن»، حول نقص الكتب المدرسية في المستودعات، ونسبة توزيعها في مدارس حماة، بيَّن مدير فرع المطبوعات والكتب المدرسية عبد العزيز حمادة، أنه بشكل عام هناك نقص بكتب العاشر والحادي عشر، وستصل تباعاً لفرع المطبوعات بحماة بعد الانتهاء من إجراء تسوية بين فروع المحافظات.

وأوضح أن الفرع استلم كمية كبيرة من الكتب أمس، كدفعة أولى وثمة دفعة ثانية غداً.

ولفت إلى أن كتاب الأنشطة الإنكليزي تطبعه منظمة «اليونيسيف» ويرد للمحافظة تباعاً أيضاً.

وذكر حمادة أن نسبة توزيع الكتب لمرحلة التعليم الأساسي بحلقتيه الأولى والثانية تجاوزت ٩٥ بالمئة في جميع المدارس، وأن ٩٥ بالمئة من كتب البكالوريا أصبحت متوافرة.

وأما كتب العاشر والحادي عشر فهناك تأخر بتوزيعها، لكون الطلاب يسجلون لشرائها لدى أمينات المكتبات، اللواتي ينبغي لهن مراجعتنا لاستلامها وتوزيعها لهم.

وأشار إلى أن هناك تلاعباً في بعض المدارس بتوزيع الكتب لتلاميذ التعليم الأساسي، حيث يتم توزيع الكتب الجديدة والقديمة المدورة بشكل غير عادل!.

خطة لإصلاح ١٥ بئراً متوقفاً وحفر بديلة في ٤ قرى

البدء بإعادة تجهيزات الآبار التي جرى إخلاؤها بسبب الوضع الأمني المتردي

السويداء- عبير صيموعة

بدأت ورشات الصيانة في مديرية الموارد المائية في السويداء بإعادة الآبار الخارجة عن الخدمة للعمل تباعاً بعد أن تم توقيع العقد الإيطالي لإصلاح المضخات الغاطسة، وذلك بدعم كامل من المدير العام للموارد المائية ومحافظ السويداء وضمن الاتفاق بين الطرفين على إصلاح الآبار المتعطلة ووضعها حيز الاستثمار لمؤازرة مؤسسة المياه بتأمين مياه الشرب للأهالي.

وأشار مدير الموارد المائية في السويداء بديع مطر إلى أنه تم الاتفاق مع المتعهد على أن يتم في كل أسبوع تسليم ثلاث مضخات، موضحاً أن خطة عمل إصلاح الآبار المعطلة بسبب تعطل مضخاتها الغاطسة تضمنت ١٥ بئراً وعلى مرحلتي إصلاح.

ولفت إلى أنه تم إعادة ٧ آبار منها للاستثمار، موضحاً أنه من ضمن خطة عمل المديرية إعادة استثمار الآبار التي تم إخلاؤها من جميع التجهيزات سابقاً بسبب الوضع الأمني المتردي ضمن مناطق وجودها والبالغ عددها ١٣ بئراً، بحيث سيتم العمل على إصلاحها وفق ثلاث مراحل والبداية كانت من بئر السالمية الذي يتم حالياً إعادة جميع تجهيزاته الكهربائية بعد أن تم إصلاح المضخة الغاطسة فيه، والتي أصبحت جاهزة للعمل.

كما تتضمن الخطة حفر أربع آبار بديلة في أربع قرى، حيث تم الانتهاء من إعداد الأضابير الخاصة لتشمل الخطة أيضاً تأمين محولات تغذية كهربائية لخمس آبار.

وبيَّن مدير الموارد وجود ٦٠ بئراً مستثمرة من قبل المديرية من أصل ٩٦ بئراً داخلة بالاستثمار منها ٥٧ بئراً مستثمرة حالياً بشكل جزئي لمصلحة مؤسسة المياه بعد ربط أغلبيتها مع شبكة مياه الشرب ومنها ١١ بئراً معطلة حالياً يجري العمل على إصلاحها، إضافة إلى قيام المديرية بتسليم ١٠ آبار أخرى لمؤسسة المياه لاستثمارها بشكل كامل بغية تأمين مياه الشرب للمواطنين، إضافة إلى تسليم بئر لمديرية الزراعة وبهذا يكون ٨٠ بالمئة من آبار الموارد تعمل على مؤازرة مؤسسة المياه بتأمين مياه الشرب للأهالي بعد التنسيق في الاستثمار والإصلاح.

وأضاف مطر: كما يتم استكمال أعمال مشروع صيانة وتأهيل سد المشنف للوصول إلى مرحلة التخزين قبل موسم الأمطار القادم، أما سد الغيضة فستتم المباشرة بالأعمال المتبقية فيه، والتي لا تزيد على ٥ بالمئة من أعمال العقد، علماً أن السد مستثمر حالياً، وخصوصاً بعد أن قامت مؤسسة المياه بإعادة تأهيل محطة التنقية على السد.

ولفت إلى استمرار العمل ضمن مشروع تنفيذ شبكات ري على الآبار في عرى والقريا مع مؤسسة الإنشاءات العسكرية وأربعة مشروعات لصيانة الخزانات ومنشآت الحراسة مع الإسكان العسكري وسيتم إنجازها بفترة قريبة.

وأكد مطر أنه يتم العمل حالياً على حماية الآبار من القطع الترددي للتيار الكهربائي بتركيب لوحات الحماية بهدف حماية الغاطسات من ضعف التيار الكهربائي، موضحاً أن تركيب اللوحات شمل عدداً من الآبار والمديرية بصدد تركيب اللوحات لباقي الآبار.